

# الرأي العام الاجتماعي

في مصر

وكيف يجب أن يكون ؟

لشر الأستاذ سلامة موسى في المقتطف ، الجزء الأول من المجلد ١٠٧ ، مقالاً تحت عنوان « الرأي العام الاجتماعي وكيف نكونه في مصر » . فلهذا صاحب المقال ، الشرطين التاليين :

١ - القدرة على الدرس بتوافر الوسائل للتعليم والاستنارة .

٢ - والقدرة على الافصاح بتوافر الوسائل لتعبير عن الرأي ، واعتبرها شرطين أساسيين لتكوين الرأي العام الاجتماعي ، وبالتالي لتكوين الرأي العام المصري ، وجاء في المقال ما معناه : « ان في الأمم الديكتاتورية وسائل عديدة لتحطم ، ولكن النظام الديكتاتوري يحول بطبيعته كمنظومة استبدادي ، بين الأفراد وبين التعبير عن آرائهم ، بينما حرية التعبير عن الرأي متوفرة في كثير من الأمم الاسيوية ، ولكن القدرة على الدرس غير متوفرة في تلك الأمم . أي ان الشرط الاول متوفر في البلدان الديكتاتورية دون الشرط الثاني ، بينما الشرط الثاني متوفر في كثير من البلدان الاسيوية دون الشرط الاول ، لذلك ففقدان أحد الشرطين يمنع وجود رأي عام اجتماعي » !

لكن هذا الاستشهاد - صاحب على ما أعتقد لان من يعنى النظر في طبيعة نظم « الأمم الديكتاتورية » وطبيعة النظم الموجودة في « كثير من الأمم الآسيوية » يرى أن لا وجود مطلقاً لاحد هذين الشرطين ، لان طبيعة النظم الديكتاتورية لا تسمح بتوفير وسائل التعليم والاستنارة ، لأنها قامت على محاربة العلم والعلماء . وأنشأت تدریساً من نوع جديد ، كتشجير طباعة جديدة ، لتوجيه الشعب ، نحو خدمة هذا النظام الديكتاتوري وتعجيد نظام على رأس هذا النظام ، أن ان هذا التدریس محض خصيصاً . لتمتثل للرأي العام الاجتماعي . وهذا يقف التدریس . ميرته أو طبيعته ، كأحد شروط تكوين الرأي العام الاجتماعي .

أما كون كثير من الأمم الآسيوية تتوافر فيها وسائل ابداء الرأي ، فلا أظنك مطابقاً لتواقع ، إذ تسيطر على أكثرية هذه الأمم تقاليد قديمة متأخرة ، تقف حاجزاً في وجه الجليل الجديد ، الذي إذا ما ارتفع صوته مطالباً بهذا المشروع الاصلاحى أو غيره ، وقعت عليه النقمة العامة . فكثيرون الذين يذكرون حادثة خلع ملك الافغان عندما أقدم على تشريع السفور ، وتذكر أيضاً ان بعض زعماء المملكة العربية السعودية عارض في مسألة ادخال « التلفزيون » الى البلاد ، ويبدو من هنا ان الشرط الثانى غير متوفر بكامله في « الكثير من الأمم الآسيوية » .

\*\*\*

نعود الى صلب الموضوع كيف يكون الرأي العام الاجتماعي في مصر ؟

إن تحديد شروط إيجاد هذا الرأي أو تكوينه بالقدره على الدرس والقدرة على الافصاح نظرية صائبة تماماً . ولكن ينبغي علينا درس الطرق التي يجب أن تتبعها لنجعل هذين الشرطين في متناول يد التطبيق ، إذ لا يمكن أبداً أن نكتب وجود « الرأي العام الاجتماعي » إلى ظروف الزمان والمكان ، وإذا كان « الرأي العام الاجتماعي الحسن » في عام ١٩٤٤ ، غير الرأي العام الاجتماعي في عام ١٨٤٤ وغيره في عام ٢٠٤٤ ، فذلك بالنسبة الى أمة من الأمم ، وليس بالنسبة الى العالم ، فلو فرضنا أن النازية انتصرت في هذه الحرب ، لعاد الرأي العام الاجتماعي في العالم كله الى ما قبل ١٨٤٤ ولو بقي هذا النظام صائفاً في ألمانيا فقط ، لبقى الرأي العام الاجتماعي الألماني وحده ، في طي الكفن !

ومثل آخر : ففي عام ١٨٤٤ كان الرأي الاجتماعي في فرنسا ، رأي نسبة كبيرة من مجموع الشعب الفرنسي ، وأظن انها أكبر من نسبة ١٠-١٥ في المئة من أصوات الشعب ، كما في مصر اليوم ، وذلك لأن نظام الحكم في فرنسا كان يمثلي ، وقد تشرب بتعاليم الثورة الفرنسية الكبرى ، أكثر شعبية وديمقراطية من نظام الحكم الموجود اليوم في مصر وفي غير مصر . إذن فالمسألة ليست مسألة زمان أو مكان ، وانما هي قبل كل شيء متعلقة بطبيعة نظام الحكم بالنسبة لهذه الدولة أو تلك .

ويقول صاحب المقال أيضاً ، إن الرأي العام المصري يعبر عن أصوات ١٠-١٥ في المئة من مجموع الأمة ، فعنى هذا انه يعبر عن آراء الطبقتين العاليتين في مصر طبقة كبار الملاك وطبقة «صناعة الكبرى» ، والى جانبها الطبقة المتوسطة ، المؤلفة من التجار الصغار

والموسطين، والملاك الصغار، وأصحاب المهن الحرة، والحرف الصغيرة المستقلة، والموظفين.

أما طبقة التلاحين الكبرى، التي تترافق أكثرية الشعب المصري الساحقة، ويليها طبقة العمال الناشئة ورأي هاتين الطبقتين مفقود تماماً، لجهلها من جهة، ومن جهة ثانية لأن حرية إبداء الرأي، مقيدة بعض التقييد في مصر، وهذا مسؤول عنه أول شيء، الطبقات المستأثرة بالحكم فيها.

وهذا دليل جديد على أن وجود الرأي العام الاجتماعي أو عدم وجوده، يعود لطبيعة الأمر إلى نظام الحكم، الذي قد يسح وقد لا يسح بإيجاد الشرطين الأساسيين لتكوين الرأي العام الاجتماعي. ومع وجود هذه الأتلية التي تعبر عن الرأي العام الاجتماعي، أي الـ ١٠ و ١٥ في المئة فهي بدورها تنقسم قسمين كما يقول صاحب المقال، الذين يؤيدون ظهور المرأة على الساطع مع الرجال، والذين من جهة أخرى يجارون هذه العادة.

ويعود هذا أولاً، إلى وجود الطبقتين الكبيرتين: طبقة الملائكة «القطاعية» وطبقة الصناعيين «البرجوازية». فالطبقة البرجوازية، هي بالنسبة إلى الطبقة القطاعية طبقة تقدمية، ولذا ترى خريجي الأزهر المتأثرين بتقاليد الطبقة القطاعية أعداء طبيعيين لكن نظرية تقدمية.

ولا يعني هذا أبداً أن تكوين الرأي العام ملحق بانتصار الطبقة البرجوازية، لأنها بالنسبة للحركات التقدمية المعاصرة في العالم، باتت بدورها، طبقة تنزع إلى التأخير. ولذا فوجود الطبقات التقدمية على رأس الحكم يساعد أكثر على إيجاد الشرطين السابقين اللذين يسهلان وجود الرأي العام الاجتماعي. ومن هنا يظهر معنا، لماذا الغرب متقدم والشرق متأخر، لأن طبيعة نظم الحكم في الغرب، هي بالنسبة لنظم الحكم في الشرق، تقدمية. وما التأخر الملح في الشرق إلا لأن نظم الحكم فيه بأكثرتها، قطاعية أو شبه قطاعية.

\*\*\*

يعود فتقول: على فرض أنه وجدت على رأس الحكم في مصر، طبقة تقدمية، وأصبح نظام الحكم في مصر ديمقراطياً شعبياً، فما هي المسائل التي يجب أن تنفذ - تحصل على الشرطين الأساسيين، لإيجاد الرأي العام؟

إن المسائل التي يجب أن تنفذ قبل غيرها هي:

١ - التحرر الوطني الكامل والسيادة الوطنية الكاملة « بتضمير » كل الشركات الاستعمارية الأجنبية .

٢ - تعميم المدارس المجانية الاجبارية الابتدائية

٣ - تأمين الحريات الديمقراطية العامة ، كالصحافة والنشر والكلام والاجتماع والاحزاب الخ .

٤ - محاربة البؤس ومكافحته بجميع الوسائل .

وإذا استطلعتنا تحقيق هذه المسائل ، أوجدنا أو كونا الرأي العام الاجتماعي ، الذي يساعدنا بدوره على تحقيق مسائل جديدة ومواد ديمقراطية جديدة مثل : نشر العدل في القضاء والادارة والمساواة بين جميع المصريين في الحقوق والتضاء والادارة ، ومحاربة المحسوبيات والرشوة ، وبالتالي إلى تحديد الثروات والاملاك الضخمة ، وحماية الصناعة المصرية الناشئة ، وتوزيع الاراضي على الفلاحين الذين لا يملكون شيئاً منها ، وحماية اليد العاملة بتوفير الغذاء والكساء والراحة والضمانات الاجتماعية المختلفة الخ . . .

هذا هو الحل الوحيد ، لهيضة الشعب المصري وتكوين الرأي العام الاجتماعي المصري ، ولا يمكن بمد تحقيق هذه المسائل أن نجد من يعارض مسألة استتجهم المرأة وظهورها على الشاطئ ، ولا من يعارض في سفور المرأة وتعلها .

أما مجرد تغيير كلمة شرق لغرب فلاأظن أنها كافية لتغيير مجرى الحياة العامة الحاضرة بمصر ، فبالأمس عمدت تركيا ، لا إلى تغيير كلمة شرق لغرب ، بل انقلبت رأساً على عقب من أمة شرقية إلى أمة غربية ، ولكنها مع الأسف لم تحقق تكوين الرأي العام الاجتماعي التركي ، لأن نظام الحكم في تركيا بعيد عن الديمقراطية الصحيحة ، ووجود حزب الشعب ، يمنع انشوء غيره من الأحزاب وتفكير تركيا في استعمار شعوب جديدة وضم ملحقات جديدة مثل لواء الإسكندرونة ، يقتضي من التفكير في تحيين حياة الشعب التركي ، واتناء الرأي العام التركي وبها كانت تقاليد الصعيد « والوجه البحري » متباينة ومتماكة ، فوجود نظام ديمقراطي صحيح يكفل للشعب المصري الحرية والهناء والسعادة ، ويخلق تقاليداً ديمقراطية جديدة تدفع بأصحاب التقاليد القديمة الى الإزواء .

محمد الربيع

كفر متى - لبنان -